تقرير

تاريخ احتجاجات
شركة الحديد والصلب المصرية

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

تقـريـر

تـاريـخ احتجاجـات
شركة الحديد والصلب المصرية

تقرير

تاريخ احتجاجات
شركة الحديد والصلب المصرية

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

تأسست شركة الحديد والصلب المصرية بقرار جمهوري عام 1954. وتعتبر الآن إحدى شركات قطاع الأعمال العام. وتتبع الشركة القابضة للصناعات المعدنية التى تضم 14 شركة في مجال صناعة المعادن بمصر. و يصفونها في أدبيات الصناعة المصرية بأنها كبرى شركات إنتاج الحديد والصلب العاملة فى ظل قانون قطاع الأعمال العام. وبينما يبلغ حجم استثماراتها 650,734,916 جنيهًا مصريًا، يصل إنتاجها إلى 1.2 مليون طن مترى وفقا لموقع الشركة القابضة.[1]

لكن لا تعكس الديباجة المنشورة على صفحة الشركة القابضة للصناعات المعدنية بأي درجة واقع شركة الحديد والصلب المصرية حاليا. حيث مرت الشركة بمراحل ازدهار جعلتها أكبر الشركات فى مجالها حتى عصر السادات، وبداية اكتساح القطاع الخاص لجميع المجالات ومنها الصناعات المعدنية. وقد بدأ حينذاك تدهور الشركة، الذى أوصلها لاحتمالات التصفية عام 2020.

ويؤكد ما ورد فى تقرير بنك الاستثمار القومى تضاؤل الحجم الحقيقى للشركة، حيث أشير إليها، دون ذكر اسمها بالتالي:" فى نهاية الخمسينات أنشئ بحلوان أول مصنع متكامل باستخدام تكنولوجيا الأفران العالية وبمعدات من ألمانيا لصهر خامات الحديد المستخرجة من أسوان، مع فحم الكوك المستورد، إلى زهر سائل، وصبها يدويا وتشغيلها إلى منتجات صلب نهائى ، وقد شهدت الشركة مراحل عديدة من الإضافة والتطوير، أهمها إنشاء مجمع الصلب باستخدام نفس تكنولوجيا الأفران العالية بمعدات روسية، حيث بلغت الطاقة الانتاجية مليون طن سنويًا من كافة الأشكال الطولية والمسطحة للصلب."[2]

وفى البداية، سوف نحاول تتبع تاريخ صناعة الحديد فى مصر باختصار. و نجد أول خيوطه فى الأربعينات مع الشركات الخاصة الهادفة إلى استغلال خردة مخلفات الحرب العالمية الثانية، بصهرها في أفران تعمل بالوقود السائل، ثم صبها يدويا فى قوالب، ودرفلتها إلى حديد تسليح. وكان ذلك يتم بشركة الدلتا والشركة الأهلية وشركة النحاس. ثم شهدت الصناعة تطورات متلاحقة فيما بعد، بإدخال أفران الصهر بالقوس الكهربى ووحدات الصب المستمر.[3] وتأسست شركة النحاس المصرية عام 1936[4]، ثم الشركة الأهلية في 1946، لإنتاج الحديد من الخردة

---

[1] الموقع الرسمى للشركة القابضة للصناعات المعدنية
http://www.micor.com.eg/Default_ar.aspx?ID=8399

[2] صناعة الحديد والصلب، اعداد هبة عبد الدايم ومنار شعبان، بنك الاستثمار القومى، تقارير قطاعية،ص 20، العدد الخامس ، المجلد الخامس ، ابريل 2017
http://www.nib.gov.eg/PDF/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A8%20%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%20%D9%88%20%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B.pdf

[3] نفسه

[4] تأسست شركة النحاس المصرية في 26 سبتمبر عام 1935 و كان الغرض الأساسي الذي صدر به الترخيص هو درفلة النحاس الأصفر و الأحمر لعمل الألواح و الأقراص المستخدمة في صناعة الأواني المنزلية. و دخلت بعد ذلك في صناعة الألمنيوم ثم دخلت في مجال الصناعات الحديدية و استمرت الشركة في إنشاء الوحدات و المصانع في مجال الحديد و النحاس و الألمنيوم و كانت من أولي الشركات المنتجة لحديد التسليح و الألمنيوم و المبخرات في جمهورية مصر العربية.
http://egyptiancopperworks.com/#:~:text=%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D8%B3%D8%AA%20%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AD%D8%A7%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D

برأسمال يبلغ 120 ألف جنيه. وامتلكت الشركة فرن من نوع "سمنر مارتن"، كان الأول من نوعه في الشرق العربي. وخضعت الشركة للتأميم في الستينات وأصبحت شركة قطاع عام. ثم تأسست الدلتا للصلب عام 1947.[5]

وبدأ التفكير في إنشاء مصنع حلوان في مصر عام 1932، بعد توفر الكهرباء المولدة من خزان أسوان. لكن لم تنفذ الفكرة وقتها، حيث بدأ العمل في مشروع محطة كهرباء أسوان الأولى عام 1956. وافتتحت المحطة، وبدأ تشغيل الوحدة الأولى في 10 يناير 1960. ثم وصلت المحطة للتشغيل الكامل في أوائل عام 1961. واشتملت المحطة على سبع وحدات بقدرة 46 ميجاوات لكل وحدة. ولكن انخفضت القدرة إلى 40 ميجاوات بعد بناء السد العالي بسبب انخفاض السقوط. وبلغ إنتاج الطاقة الكهربائية من المحطة منذ إنشائها حتى يونيو 2013 (75372.04) (مليون كيلو وات ساعة)، ووفرت كمية من المازوت بلغت (16.6مليون طن). وخفضت انبعاثات غاز ثانى ثانى أكسيد الكربون بحوالي (51.4مليون طن)، مقارنة بحالة استخدام المحطات الحرارية لإنتاج نفس كمية الطاقة الكهربائية.[6] وفي 14 يونيو 1954، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر مرسوما بتأسيس شركة الحديد والصلب في منطقة التبين ، بوصفها بأول مجمع متكامل لإنتاج الصلب في العالم العربى. وبلغ رأسمالها 2.1 مليون جنيه. وأنطلق المشروع في صورة شركة مسأهمة مصرية. وكانت قيمة السهم جنيهين مصريين، يضاف إليهما خمسون مليمًا مصاريف إصدار. وتسدد قيمة السهم على قسطين؛ أولهما جنيه واحد وخمسون مليمًا (خمسة قروش)، يسدد في الفترة من 21 نوفمبر إلى 20 ديسمبر 1955. وقيمة القسط الثانى جنيهًا، ويسدد في الفترة من 20 أبريل إلى 5 مايو 1956. وفي 23 يوليو 1955، وضع عبدالناصر مع أعضاء مجلس قيادة الثورة حجر الأساس للمشروع، على مساحة تزيد على 2500 فدان، شاملة المصانع والمدينة السكنية التابعة للشركة والمسجد الملحق بها. وذلك بعد توقيع عقدًا مع شركة ديماگ دويسبرگ الألمانية، لإنشاء المصانع وتقديم الخبرات الفنية اللازمة. [7]

وفي نفس التوقيت تم تشغيل ميناء الدخيلة، وتوريد الفحم اللازم لتشغيل الأفران، و خط سكك حديدية أيضًا من الميناء وحتى حلوان. كما إنشئ خط سكك حديدية آخر لتوصيل خام

9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A,%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%8A%D8%A9.

[5] موقع الحوار المتمدن ، الهامى الميرغنى ، 18 /2019/2 العدد 6149 بعنوان الشركة الاهلية للصناعات المعدنية "مصنع أبو زعبل للحديد والصلب".
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=628493

[6] موقع اخبار اليوم ، حنان الصاوى، 19 يوليو 2018،
https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2699175/1/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1

[7] الموقع الاليكترونى المعرفة
https://www.marefa.org/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9

الحديد من الواحات البحرية إلى حلوان. ولم يأت شهر نوفمبر عام 1957 حتى بدأت أفران صهر الحديد الكهربائية عملها بالفعل. وفي 27 يوليو،1958 افتتح عبد الناصر الشركة الوليدة، لتبدأ الإنتاج في نفس العام باستخدام فرنين عاليين صُنعا بألمانيا. (وارتفعت السعة الإنتاجية للمجمع باستخدام فرن عالٍ ثالث، صناعة روسية عام 1973. ولحقه الفرن الرابع عام 1979 لزيادة إنتاج الشركة من الصلب. وهكذا أصبح بالمجمع أربعة أفران عالية. واعتمد المشروع في إنتاجه على خامات الحديد المتوفرة بكثرة في مناجم أسوان. "التى بلغت مساحتها 1250 كيلو مترًا مربعًا. وبالإضافة إلى جودة الخام المستخرج منها، تعتبر أقرب مصادر الخامات المصرية إلى طرق المواصلات. كما اعتمد المشروع أيضًا على خام الحديد المتوفر في الواحات البحرية والبحر الأحمر. وقد بلغ إنتاج المصنع - آنذاك - ما يقرب من 210 آلاف طن، ليصل إلى 1.5 مليون طن في السبعينيات.[8]

ومع بداية الثمانينات، تأسست شركة أخرى بالدخيلة في الإسكندرية، مشاركة مع اليابان. واعتمدت على تكنولوجيا جديدة لإنتاج الصلب من اختزال نوعيات عالية الجودة من خامات الحديد الاستخراجية المستوردة، باستخدام الغاز الطبيعي (بدلا من الفحم)، وتحويلها إلي حديد إسفنجي (تصل نسبة الحديد به إلى (90 %)). ثم بعد ذلك صهرها بأفران كهربائية وصبها وتشكيلها إلى منتجات نهائية. وبدأت الشركة إنتاجها عام 1986 بطاقة تصميمية 800 ألف طن من حديد التسليح. ثم شهدت الشركة بعدها خطوات ومراحل تطوير عديدة. فأضيفت خطوطًا جديدة ورفعت طاقات الانتاج، حتى بلغت طاقة حديد التسليح الحالية 1.8 مليون طنًا. كما صنعت مسطحات بتقنية البلاطات الرقيقة بطاقة 1.1 مليون طن.[9]

وخلال الأعوام التالية، شهد قطاع الصلب نموًا مطردًا متناسبًا مع التطورات الاقتصادية، وخطط التنمية، وتوسع إنشاء البنية الأساسية فى كافة المرافق، حيث تعتمد على حديد التسليح. ووصل حجم تصديره في الثمانينات وأوائل التسعينات حوالى 1.5 مليون طن سنويًا. ولذلك اتجه عديد من المستثمرين إلى اقتحام صناعة الصلب، بعد أن كانت حكرًا على شركات القطاع العام فى حلوان ومسطرد والدخيلة.[10]

---

[8] نفسه

[9] موقع غرفة الصناعات المعدنية ،
http://www.cmiegypt.org/News/138/Default.aspx

[10] شبكة الحديد والصلب، منصة الصلب فى الوطن العربى
https://steel-network.com/index.php?go=news&more=2207

الشركات العاملة حاليا فى الصناعة

إلى جانب شركة الحديد والصلب المصرية ، هناك شركة عز الدخيلة بالاسكندرية، والمصرية الأمريكية للصلب، والعربية للصلب المخصوص بالسادات، والدلتا للصلب، ويضاف إليهم شركتي أبو زعبل للصناعات الهندسية، والسويس للصلب لإنتاج عروق الصلب فقط، والسويس للمسطحات. وهناك أيضًا مصانع الدرفلة[11] التى تشتري عروق الصلب من مصدر محلي أو مستورد، وتقوم بدرفلتها إلى حديد تسليح. ويوجد منها عددًا كبيرًا، وإن كانت فى غالبيتها متعثرة وتعمل بنسبة استغلال محدودة للطاقة، بسبب ضعف هامش الربح المحقق مقارنة بالاستثمارات الثابتة. وبلغت طاقتها المتاحة عام 2005 حوالي 2.1 مليون طن سنويًا من حديد التسليح، أى ما يعادل 50% من احتياجات السوق المحلى.[12]

ويشير تحقيق الشروق فى 2015، إلى عدم استغلال الطاقة الإنتاجية لمصانع الحديد فى مصر حتى الآن. وفى حالة بداية تنفيذ المشروعات التى أعلنت عنها الحكومة، سيصبح من الضرورى البدء خلال عام 2018 فى انشاء خطوط إنتاج جديدة، تدخل حيز التنفيذ خلال عام 2020، تكفى احتياجات السوق، التي من المتوقع وصولها إلى 12 مليون طن، لازمة لتنفيذ المشاريع المختلفة، وذلك وفقًا لتصريحات محمد حنفي مدير غرفة الصناعات المعدنية، المنشورة بباب «مال وأعمال» فى الجريدة. وأضاف أن العجز المتوقع، مع تنفيذ المشروعات القومية التى أعلنت عنها الدولة، سيبلغ 2 مليون طن، خلال عام 2020. ويمكن تغطيته بسهولة عبر تشغيل الخطوط. ومن المتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية لمصانع الحديد خلال عام بمقدار مليون طن، حيث توجد ثلاثة مصانع جديدة تحت الإنشاء؛ مصنع حديد المصريين فى بنى سويف، ومصنع حديد بورسعيد الوطنية للصلب، ويستهدف إنتاج نحو 250 الف طن حديد تسليح و250 ألف طن بيليت، فضلًا عن مصنع المراكبى بالسادس من أكتوبر بطاقة 350 ألف طن من البليت[13].

ووفقا لتقرير بنك الاستثمار القومى، يوجد فى مصر حوالى 19 شركة تنتج الحديد والصلب وحديد التسليح، ذكرنا بعضها. هذا إلى جانب شركة المصريين، وبشاى للصلب، والجارحى، والمراكبى للحديد والصلب، والعتال [14]. وتعتبر مجموعة عز للصلب أشهر المحتكرين فى سوق

---

[11] ا لدرفلة هي عملية مط وتسطيح المعادن أو ترقيقها أو سحبها طوليا أو عرضيا بالشكل المطلوب، وبحسب الطريقة وقوالب السحب الدوارة تتشكل المعادن الى ألواح أو قضبان او أي اشكال مسطحة الوجوه

[12] صناعة الحديد والصلب، اعداد هبة عبد الدايم ومنار شعبان، بنك الاستثمار القومى، تقارير قطاعية،ص 20، العدد الخامس ، المجلد الخامس ، ابريل 2017 ، ص 21
http://www.nib.gov.eg/PDF/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A8%20%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%20%D9%88%20%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B.pdf

[13] موقع جريدة الشروق، عفاف عمار، ابريل 2015
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05042015&id=a60c6d61-f09e-46b6-a301-8fe25c9fdbe8

[14] نفس المرجع رقم (12) ص25،26

الحديد فى مصر، وتستحوذ بمفردها على انتاج أكثر من 50% من حجم الإنتاج الكلى للحديد فى مصر. وتمتلك حاليا أربعة مصانع في السادات والعاشر من رمضان والسويس والدخيلة بالإسكندرية. ولها مصنع جديد فى العين السخنة بدأ انتاجه في نهاية الربع الأول من عام 2015 .[15]

ويشير موقع جريدة الدستور إلى وجود 27 شركة فى مجال صناعة الحديد والصلب فى مصر. ووفقا للتحقيق المنشور على الموقع، شهدت تلك الصناعة تطورات كبيرة بعد تأسيس أول مصنع للصلب، مرورًا بالانفتاح الاقتصادي، وحقبة دخول القطاع الخاص، واستحواذه على السوق. وبالإضافة إلى الشركات المشهورة، هناك أيضًا شركة التمساح للحديد والصلب، ومصانع الدلتا للصلب، ومصنع حديد بنى سويف، وحديد ملوى، و ايستار إيجيبت، والدلتا للاستثمار والصناعة، وصلب مصر، إلى أن نصل لمصنع العشري المملوك لرجل الأعمال أيمن العشري.[16]

ويشير تحقيق منشور فى مدى مصر إلى أن العدد الإجمالي لشركات الحديد والصلب فى مصر هو 32 شركة[17]، وقد يرجع التفاوت فى تقدير عدد شركات الحديد فى مصر لشهرة بعضها، وعجز بعضها الآخر عن الدعاية لنفسه إعلاميًا إما لضآلة حجم انتاجه، وإن كان محسوبًا، أو لمعرفة كتاب التقارير الصحفية بشركات دون غيرها.

بينما يذكر موقع غرفة الصناعات المعدنية المصرية عددًا أكبر من هذا بكثير، حيث يشير إلى وجود أكثر من 28 شركة فى مجال الدرفلة فقط.[18] وربما تجدر الإشارة هنا إلى إجماع خبراء السوق على أن مجموعة عز للصلب أبرز المحتكرين فى سوق الحديد فى مصر، حيث تستحوذ بمفردها على انتاج أكثر من 50% من حجم الانتاج الكلى للحديد فى مصر تقريبا. وبلغ حجم انتاجها الإجمالى عام 2015 نحو 4.7 مليون طن, بينما بلغت طاقتها الانتاجية فى حالة التشغيل الكامل نحو 7.5 مليون طن سنويًا. وتأتى مجموعة بشاى للصلب فى المركز الثانى، ثم مجموعة صلب مصر، وهى مجموعة مصرية تعنى بانتاج منتجات متعددة من الصلب مثل الفرعية ونصف المشكلة والنهائية وفقا للمعايير الدولية.[19]

---

[15] نفسه ص 26

[16] https://www.dostor.org/2192838

[17] دراما الحديد والصلب، شباب شركة وشيخوختها، بيسان كساب، مدى مصر، 1 مارس 2020
https://madamasr.com/ar/2020/03/01/feature/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%AE%D9%88%D8%AE%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A8/

[18] http://www.cmiegypt.org/News/138/Default.aspx
موقع سابق فى هامش 9

[19] بنك الاستثمار القومى، قطاع الاستثمار والموارد، تقارير قطاعية، العدد الخامس ، المجلس الخامس،
http://www.nib.gov.eg/PDF/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A8%20%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%20%D9%88%20%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B.pdf

أعضاء الاتحاد بجمهورية مصر العربية

م	اسم الشركة	المختصر
1	شركة الحديد والصلب المصرية	EISCO
2	شركة النحاس المصرية	COPER WORKS
3	شركة مصانع الدلتا للصلب	STEEL DELTA
4	شركة النصر لصناعة المواسير ولوازمها	STEEL PIPES AL-NASR
5	الشركة المصرية للسبائك الحديدية	EFACO
6	شركة حديد عز	STEEL EZZ
7	شركة حلوان للمسبوكات	HALWAN FONDRY
8	الشركة القابضة للصناعات المعدنية والحراريات	MICOR
9	الشركة العربية للصلب المخصوص	ARCO STEEL
10	شركة اسكندرية للحراريات	Alexandria Co. for Refractories
11	شركة الاستشارات العربية	ABC
12	معهد التبين للدراسات المعدنية	TIMS
13	الشركة المصرية للإنشاءات المعدنية	METAL CO
14	شركة أبو زعبل للصناعات الهندسية	CERT
15	شركة الاسكندرية الوطنية لتشكيل المعادن (أنبرج)	ANBORG Steel
16	مجمع قنديل للصلب	Kandil Steel Complex
17	شركة مصنع النور لتشغيل وتشكيل المعادن	AL NOOR FACTORY
18	شركة السويس للصلب	SUEZ STEEL CO
19	المصرية اليابانية لأعمال الصلب	Steel Works Japan Egypt

[20] aisucairo.com/index.php?option=com_content&view=article&id=976%3A2009-11-19-10-01-24&catid=83%3A2011-04-13-08-46-13&Itemid=80

وبينما نلاحظ ترتيب شركة الحديد والصلب المصرية فى المقدمة، إلا أن انتاجها مقصور على خام الحديد المحلى، الذى سبق وصفه باعتباره منخفض الجودة وعالى الشوائب. وإلى جانب استخدام الشركة لخامات أقل جودة، وسط سيل منافسة شركات القطاع الخاص، لنستعرض هنا محاولات تخسير الشركة، قبل التطرق لاحتجاجات العاملين المطالبين بحقوق لهم، أو المعترضين على سياسات تضر بصالح الصناعة وصالح الشركة، ومن ثم تعرض أرزاقهم للخطر.

سنوات الازدهار

ارتبطت التوسعات الكبيرة التي شهدتها الشركة في السبعينات باكتشاف خام الحديد في الواحات البحرية. وتعد المناجم المكتشفة حينها ضمن أصول الشركة الآن، ويربطها بها خط سكك حديدية. وكان استغلال مناجم الحديد التي اكتُشفت منتصف القرن الماضي في أسوان،

[20] مرجع سابق فى 7 ص 30

من بين أغراض تأسيس الشركة أصلًا عام 1954. وفضلًا عن مناجم الحديد، تمتلك الشركة محاجرًا في السويس والمنيا لاستخراج الحجر الجيري المستخدم في صناعة الحديد. [21]

وجدير بالذكر أن مصانع الحديد والصلب بحلوان ظلت معتمدة على خامات حديد أسوان حتى عام 1975. وحينها ظهرت خامات حديد الواحات البحرية بوصفها بديلًا أكثرًا ملاءمة، وخضعت منذ عام 1956 وحتى أوائل السبعينات لدراسات تفصيلية في هيئة التصنيع وهيئة المساحة الجيولوجية ومجمع الحديد والصلب، وثبتت أفضلية استغلالها عن حديد شرق أسوان.

وتأسس منجم حديد "الجديدة" بالواحات البحرية. وتوقف على أثر ذلك الإنتاج من خامات حديد شرق أسوان. وصارت مناجم الحديد فى الواحات البحرية الآن مصدرًا وحيدًا لإمداد مصانع حلوان بالحديد الخام بعد توقف مناجم أسوان. وبدأ استغلال هذه المناجم عام 1973م (بطريقة المنجم المكشوف)، بمتوسط سمك حوالى 11متر، مع إمكانية تجاوزه العشرين مترًا، مما يجعل مساحة استغلال المنجم فى حدود بضعة كيلومترات. كما أقيم خط سكك حديدية يربط بين مواقع الخام المختلفة فى الواحات البحرية وبين المصنع فى حلوان. ويبلغ الإنتاج حوالى مليون طن سنويا. وتتراوح نسبة الحديد الخام من 45% إلى 50% ، الأمر الذى يجب معه إجراء عمليات تركيز، لرفع نسبة عنصر الحديد فى الخام. ويبلغ الاحتياطي من الخام حوالى 100 مليون طن.

وتحول الاهتمام إلى استغلال خامات البحرية، فى منطقة"الجديدة" تحديدا، إذ تعتبر أفضل من خامات أسوان فى بعض النواحى، من أهمها ارتفاع متوسط نسبة الحديد إلى 51.2%، وانخفاض نسبة السليكا إلى 10.0%، وكبر سمك طبقة الخام فى المنجم، وقرب المناجم من المصانع فى حلوان (330كم).[22]

وتنفرد شركة الحديد والصلب باستخدام خام الحديد المتوفر في الطبيعة، عكس بقية الشركات العاملة فى المجال التي تعتمد على استيراد أو شراء بعض منتجات «الحديد والصلب»، واستكمال إنتاجها وصولًا لمنتجات تامة الصنع. كما أنها الوحيدة التي تعمل بتكنولوجيا الأفران العالية، وهي الأفران التي تعمل بالفحم، بينما تعتمد باقي الشركات على أفران تعمل بالكهرباء، وتحتاج في تشغيلها لخردة الحديد كوقود. فبينما تمثل الخردة لشركات الحديد الأخرى مدخلًا من مدخلات الإنتاج، تمثل بالنسبة لشركة الحديد والصلب إحدى مخلفاتها. ولهذا السبب، لم تتعرض الشركة لأزمات تذكر تتعلق بندرة العملة الصعبة اللازمة لاستيراد

[21] دراما الحديد والصلب، شباب شركة وشيخوختها، بيسان كساب، مدى مصر، 1 مارس ، مرجع سابق رقم 11

[22] موقع روز اليوسف ، امبراطورية مناجم الحديد، يوليو 2019
https://daily.rosaelyoussef.com/244366/%d8%a5%d9%85%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d8%b7%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%85%d9%86%d8%a7%d8%ac%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%af

مدخلات الإنتاج. لكن في المقابل، تعرضت الشركة لارتفاع قياسي في تكلفة الإنتاج سأهم في تفاقم خسائرها بسبب رفع أسعار الطاقة والمياه.[23]

سنوات التراجع

تراجعت الشركة على عدة مستويات بدءًا من عام 2009. فقد ارتفعت تكلفة الكهرباء بنسبة 50%، والغاز الطبيعي بنسبة 80%، و المياه بنسبة 40%. وذلك فضلًا عن ارتفاع تكلفة فحم الكوك بنسبة 200%. وتسبب هذا في تراكم خسائر الشركة ومديونياتها، فضلًا عن الأسباب الأصلية المرتبطة بتقادم الآلات والمعدات، ما جعل مصير الشركة نفسه محلًا للتساؤل.

وبالنسبة لتقادم المعدات والآلات العملاقة، التي اعتبرت رمزًا لدخول بلد نامٍ كمصر في أواسط الخمسينيات إلى عصر الصناعة الثقيلة، فكان يحدث تحت بصر العمال يومًا بعد يوم. ووفقًا للنقابي عبدالقادر: «عبر تلك السنوات، أو تحديدًا مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية، أخذت الماكينات والمعدات تتدهور يومًا تلو الآخر، دون إحلال ولا تجديد، وكنت كبقية العمال نلاحظ التدهور أكثر فأكثر كلما تكررت الأعطال وكلما تسارعت وتيرتها»..[24]

قد وصل التدهور حدًا لا مثيل له، وفقًا لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في العام المالي المنتهي في نهاية يونيو الماضي 2019 ، حيث توقف معه «عديد من خطوط الإنتاج بصورة متكررة، نتيجة تقادم الآلات والمعدات. وهو ما انعكس في زيادة نسبة الأعطال والتوقفات، حيث بلغت 92% خلال العام المالي الحالي مقابل 82% العام السابق».

وأدى توقف الإنتاج على هذا النحو إلى تراجع حجم الإنتاج النهائي، ليصل إلى 166 ألف و533 طنًا من حديد الزهر في عام 2018-2019 ، من أصل 581 ألف وأربعة أطنان، تمثل حجم الإنتاج المستهدف في حال عدم تعطل إنتاج الفرن الرابع في الشركة. الفرن الوحيد المستمر في عمله حاليًا من أصل أربعة أفران. أي أن الإنتاج الفعلي تجاوز بالكاد 28% من الإنتاج المستهدف. وبدوره، تراجع الإنتاج الفعلي بنسبة 18% تقريبًا، قياسًا للإنتاج الفعلي في العام السابق.[25]

ويرجع سبب آخر لتعثر الشركة إلى اعتماد مخططات العمل في هذه الصناعة على بناء مصانع أخرى تكمل عمل الشركة، مثل الشركة المصرية للحراريات التى تنتج الطوب الحرارى المبطن للأفران، وشركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية، بالاضافة لميناء الدخيلة فى بداية التشغيل. الأمر الذي جعل تحطيم إحدى حلقات السلسلة عامل إضعاف للشركة الأم، و اضمحلالها بالتالى. وتوقفت الشركة المصرية للحراريات عن الانتاج مبكرا فى 1999، وبيعت

[23] نفس المرجع السابق رقم 11
[24] نفسه
[25] نفسه

خلسة عام 2007 دون إعلان رسمي لرجل الاعمال محمد خميس عصفور، فى صفقة يشوبها الفساد مثل كافة صفقات بيع شركات القطاع[26] . الأمر الذي حرم شركة الحديد والصلب من مصدر لتوفير الطوب الحرارى بأسعار القطاع العام، بما يعني ارتفاعًا جديدًا فى تكلفة تجديد وصيانة الأفران.

ويرتبط انتاج الحديد والصلب مع فحم الكوك بعلاقة حيوية أيضًا. لكن شركة النصر لصناعة الكوك عانت هى الأخرى من نفس المشاكل، من حيث الافتقار للصيانة والتطوير وتراكم الخسائر. وحسب تقرير نشر فى المصرى اليوم، لا تعمل الشركة بكامل طاقتها، فقد توقف عدد كبير من الأفران فى البطارية الأولى والثانية، بخلاف البطارية الثالثة المنهارة تمامًا منذ 9 سنوات تقريبا، أى منذ 2011، وتحتاج إلى مئات الملايين لإنشاء بديلًا لها.

أما عن حالة البطاريات الأولى والثانية، فتعملان بنسبة 20% من طاقتهما الإنتاجية، فالخط الأول بالبطارية الأولى يعمل به 55 فرنًا، والثانى 65 فرنًا، أما البطارية الثانية لا يعمل بها سوى فرن واحد من أصل 54 فرنًا.[27]

وبسبب هذه العلاقة الحيوية المتبادلة، أثر تدهور انتاج فحم الكوك بالسلب على نشاط مصنع الحديد والصلب . لكن فى نفس الوقت، كان عجز شركة الحديد والصلب عن توريد ثمن ما تستلمه من شركة النصر لفحم الكوك سببًا أيضًا فى تدهور العلاقة بين الشركتين، وفقًا لتصريح أحد عمال النصر لفحم الكوك القدامى.[28] و بسبب تلك الدائرة الجهنمية، صار التكامل الذي كان مخططًا له في اقتصاد الستينيات بين شركات المنظومة الصناعية، وبالًا عليها جميعًا، فحينما تنهار إحداها تجر معها الأخرى إلى القاع.

ووفقا لتقرير مدى مصر نفسه، حول تراجع أرباح الشركة، تراجع تطور صافي الربح/الخسائر لشركة الحديد والصلب خلال عشرة أعوام (2009-2019)، من نحو 49 مليون جنيه عام 2009، إلى خسائر تتجاوز مليار ونصف المليار جنيه عام 2019.

ومع موجة الإصلاح الهيكلى، المعروف بالخصخصة، الذى طال شركات القطاع العام تباعا، أصاب شركة الحديد والصلب عدد من الإجراءات، مثلها مثل الشركات الاخرى. حيث دأب المستثمرون على التخلص من عمالة الشركات التي اشتروها فى سياق الخصخصة، قبل توقيع عقود الشراء. وكان ذلك بتم باتفاق مسبق، تضمن فتح باب المعاش المبكر للعاملين، ثم الغاء عقودهم القديمة التى تعطيهم حق الحصول على مكافآت ضخمة في نهاية خدمة، واستبدالها بعقود مؤقتة لمدة عام، تحت ضغط عدم صرف الرواتب أو الارباح، أو الفصل التعسفى وضياع

---

[26] عن موقع مصرس ، دون التمكن من الاطلاع على الموضوع الاصلى المنشور فى جريدة الاهالى 2010 ، https://www.masress.com/alahaly/915

[27] شركة النصر لفحم الكوك والكيماويات، مصنع يحتضر وعمال فى الانعاش ، محمد رافت، المصرى اليوم ابريل 2015 https://www.almasryalyoum.com/news/details/705370

[28] نفسه

الحقوق لأى سبب تختلقه الإدارة، للتخلص من العمالة القديمة. وفى الحديد والصلب، وحتى قبل طرحها للخصخصة أو البيع، كان تدهورها، بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج ومراكمة الخسائر، مصحوبًا بالظروف نفسها التي تفاقم حاليًا الوضع البائس للشركة المهددة بالتصفية. فقد بدأ تطبيق نظام المعاش المبكر دون ضوابط منذ عام 2001. ثم توقفت التعيينات، وكان آخرها 2010. وأشار أحد عمال الشركة في شهادته إلى نظام المعاش المبكر، وأثره النفسى السيء على العمال؛ فقال "«كان الكثير من الخبرات تغادر الشركة دفعة تلو الأخرى حين فتحت الدولة باب المعاش المبكر. ... الإعلان عن المعاش المبكر في حد ذاته يدفع العمال للظن أن التقاعد هو مصير حتمي، وأن نهاية عملهم في الشركة آتية لا ريب فيها، ربما بعد خصخصة الشركة كما توقع العمال بعد أن خصخصت الحكومة الشركة المصرية للحراريات في حلوان، وهي شركة كانت تمد شركتنا بالطوب الحراري الضروري لبناء جدران أفران الشركة».[29]

وأخذ عدد العمال في التراجع. وكان مهولًا في بداية الشركة فى الستينات، حيث قدره يوسف نبيل إبان اعتصام 1989 بنحو 26 ألفا[30]. فأصبح بفعل الخروج بالمعاش المبكر أو الخروج على المعاش أو توقف التعيينات 8666 عام 2017، ثم 7997 2018، ثم 7502 عام 2019.[31]

وربما رجع تأجيل خصخصة أو تصفية المصنع لذلك العدد الضخم من العمال. فرغم سياسات القمع، لن تكون الحكومة قادرة معه على التحكم في غضب العمال لو أعلنت مبكرًا عن تلك النية. وما كانت لتحتمل أيضًا العبء المالى المترتب على خروجهم، المتمثل في دفع التعويضات اللازمة أو مكافآت التقاعد، ثم العبء الاجتماعى بانضمام الكثير منهم لطابور البطالة. ونستطيع أن نقول إن سياسة التخسير طويلة النفس كانت كافية لتحويل المصنع من صرح صناعى كبير إلى مخزن للآلآت المتهالكة، التى طالما طالب العمال بصيانتها ولم يحدث، حتى تجاوزتها أجيال الماكينات الجديدة الأحدث تقنيا فى مصانع القطاع الخاص. فأصبح التخلص من المصنع تحصيل حاصل.

وكما سبقت الاشارة، رغم أنها الشركة الوحيدة فى مصر التى تقوم بتصنيع الحديد من الخام الاصلى، أي "شركة تعدين"،[32] إلا أن هذا لم يحمها من التخسير المتعمد عبر تلك الاسباب مجتمعة. وكان تخسيرا سياديا، يجمع بين افساح المجال للقطاع الخاص على حسابها، وفتح باب المعاش المبكر وايقاف التعيينات، إلى المماطلة فى التطوير أو الصيانة، كى نصل للنهاية

---

[29] بيسان كساب، مرجع سابق

[30] النضال ما زال مستمرا، يوسف نبيل، 18 عاما على ملحمة اعتصام الحديد والصلب، سبتمبر 2007، موقع الاشتراكى https://rassd.com/474282.htm

[31] بيسان كساب ، مرجع سابق

[32] أحمد الصاوي، عضو مجلس إدارة شركة الحديد والصلب، تصريح على موقع اخبار اليوم بتاريخ 15 ديسمبر 2019، https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2965006/1/%D8%B9%D8%B6%D9%88-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A8--%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%AD%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A8%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%A7%D9%A3

المرجوة؛ البيع أو التصفية وليس الخصخصة. فحسب تقييم بيسان كساب [33] كمن حجم الأراضى التابعة للشركة وراء التصفية، وليس الخصخصة، خاصة وان حجم العمالة الكبير كان فوق قدرة أى من المستثمرين.[34]

وكانت القوانين المقيدة للحريات، ولحق العمال فى التظاهر أو الاضراب، من مكملات الصورة التى تمنع العمال من الاحتجاج أو المطالبة بما لهم، حينما تقع الواقعة وتباع الشركات، أو عند الفصل التعسفى والتسريح دون صرف المستحقات الذي يسبق ذلك.

وقبل تناول الاحتجاجات فى شركة الحديد والصلب، نشير إلى ملمح ركز عليه تحقيق مدى مصر، وجعل منه عنوانا له وهو الشيخوخة. فقد نالت الشيخوخة جميع مناحى الشركة حتى فى أعمار عمالها. فقد فرضت سياسات التوظيف، أي خروج آلآف العاملين فى قطاع الأعمال العام إلى المعاش المبكر وتوقف التعيين، على كافة الشركات نوعًا من الشيخوخة الحقيقية. كما عبرت عنها بيسان كساب، فما عادت الدماء الشابة ترفد الشركات، وصار العاملون المتبقون بالمصانع من الرعيل الأول أو الثانى بعد الخروج الدورى إلى المعاش، أو المعاش المبكر، أو الوفاة. ويشير التحقيق المشار له إلى تراجع نسبة «الشباب» بين العمال، حيث لا تزيد نسبة من تقل أعمارهم عن 30 سنة عن 2.17%، بينما يتجاوز من تتراوح أعمارهم بين 50-60 نسبة 54%.[35]

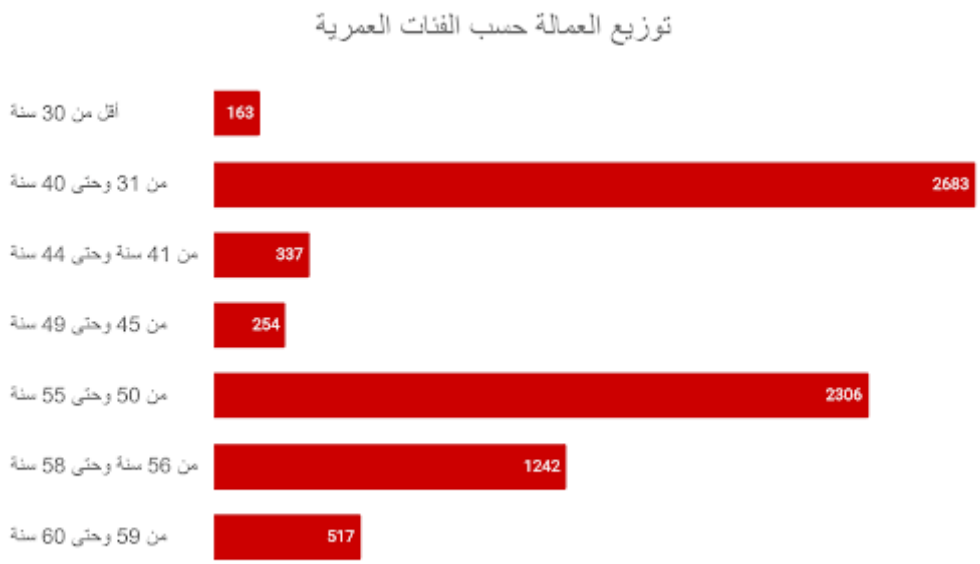

[33] صحفية اقتصادية مصرية، ولها حول هذه الصناعة وتاريخها تقرير بعنوان شباب شركة وشيخوختها استعنا ببعض ما جاء فيه فى هذا التقرير

[34] حوار عبر التليفون مع بيسان كساب

[35] بيسان كساب ، مرجع سابق

تاريخ الاحتجاجات

انعكست هذه الشيخوخة على مزاج العمال، وسط مناخ مقاومة الدولة للتطوير والصيانة، والتضييق العام على مساحات تعبير العمال عن مصالحهم، مثل الانتخابات العمالية داخل الشركة. وتجلى تراجع قوة الحركة العمالية بالشركة في انتخابات عام 2001 النقابية، وفيها لم تتمكن القيادات العمالية المرتبطة باليسار من الفوز إلا بمقعدين»، كما يروي عباس. ويضيف «قبلها تمكنا [القيادات العمالية المدعومة من دار الخدمات النقابية] في انتخابات عام 1996 من الفوز بأربعة مقاعد في اللجنة النقابية، من ضمنها مقعد فاز به فوزي محمدين، لكن قبل نهاية هذه الدورة توفي فوزي». وفوزي محمدين من أشهر القيادات العمالية في تاريخ شركة الحديد والصلب. ولعب دورًا قياديًا في اعتصام الشركة عام 1989، الاعتصام الذي اضطرت الدولة، ممثلة في ذكي بدر وزير الداخلية وقتها، إلى استخدام أقصى قوة ممكنة، وفضه باقتحام الشركة مع إطلاق الرصاص الحي على العمال، حتى قُتل العامل «عبدالحي سليمان».[36]

وقد لعب عمال الحديد والصلب، مثلهم مثل عمال شبرا الخيمة وعمال المحلة الكبرى، دورًا قياديًا فى الحركة العمالية. مستندين في ذلك على كتلة العمال الضخمة، ووعى القيادات التى كان من بينها، كما ذكر كمال عباس فى الاستشهاد السابق، كثيرون من اليسار. لكن كان لعمال الحديد والصلب أيضًا دورًا نضاليًا من نوع آخر فيما تلى هزيمة يونيو 1967. وحينها، انشغل العمال بالهم الوطنى أثناء حرب الاستنزاف. وانجزوا الى جانب عملمهم انتاجا آخر للمجهود الحربى. حيث ساهمت الحديد والصلب بمد القوات المسلحة بما قدر بنحو 100.000 طن من الحديد والصلب، خصصت لبناء منصات الصواريخ ودشم الطائرات وملاجىء الجنود، ويؤكد ذلك الرئيس السادات فى خطابه بعيد العمال عام 1974[37] .

وفي مصر الستينيات، أثرت الدعاية المصاحبة لموجة التصنيع الوطنى فى إشعار العمال بملكيتهم للمصانع. وكانت مصر قد شهدعت في الستينيات التزامًا اجتماعيًا للدولة، وسياسة أجور تعكس ذلك، وتخطيطًا لتكامل الدور الاجتماعي لمصانع القطاع العام، بحيث توفر للعمال المساكن والنوادى الرياضية والعلاج. ولعب هذا كله دورًا مهمًا فى غياب الاحتجاجات فى مصانع القطاع العام بشكل عام. لكن كان للقيادات العمالية فى الحديد والصلب حسها النقابى المبكر مع أولى الاحتجاجات عام 1971. ولم يذكر هذا إلا صلاح الانصارى، القيادى بالحديد والصلب وأحد اعضاء مجلس ادارة النقابة لعامة للعاملين بالصناعات الهندسية، في موقع الحوار المتمدن. فقال عن هذا الاحتجاج " كان اعتصام 1971 اعتصاما شهيرا ، وحقق نجاحًا فى اقرار بدل طبيعة

---

[36] بيسان كساب مرجع سابق

[37] صلاح الانصارى، 28 يوليو 2018، موقع نحو توحيد الحركة النقابية العربية
Towards Arab Trade Union unity ،
وأيضًا خالد الفقى عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعةاتالمعدنية لموقع رصد بتاريخ 10 يناير 2020
https://rassd.com/474282.htm

عمل لعمال الحديد والصلب. كما أنه ألقى الضوء على موقف التنظيم النقابى الرسمى من الحركة الاحتجاجية للعمال فى ذلك الوقت. ويكفى هنا ان نشير الى تصريح "صلاح غريب" رئيس الاتحاد ووزير القوى العاملة آنذاك، فيما نشرته له جريدة الأهرام بتاريخ 1971/8/31، يعلن فيه استياءه من القلة من العمال الذين اتخذوا هذا الموقف الخاطىء " يقصد الاعتصام" !".[38]

وميز الحديد والصلب أيضًا احتجاجها الثانى، الذى كان وطنيًا وسياسيًا بامتياز، وان لم يكن مصحوبًا باعتصام عمالى فى نوفمبر 1980. وكان الاحتجاج الثالث فى 1989 درسًا من دروس الطبقة العاملة فى آلياته والنتائج المحققة منه، وطرق القمع التي تعاملت بها الحكومة المصرية، ممثلة فى وزارة الداخلية، مع هذا الاحتجاج، لدرجة اطلاق الرصاص الحى على العمال مما أودى بحياة أحدهم.

احتجاج 1980

لهذا الاحتجاج طابع شديد الخصوصية، فكان احتجاجًا سياسيًا للقيادات، وفقًا لشهادة صلاح الانصارى نفسها، فى الفترة التى تلت توقيع معاهدة كامب ديفيد وزيارة الرئيس السادات للقدس، والتى حفلت بمحاولات النظام المستميتة لتغيير عقيدة المصريين نحو اسرائيل من اعتبارها عدوا لكونها مجرد خصم سياسى على حسب تعبير السادات وقتها.

و"فى 10 فبراير 1980 عقد اجتماعًا للنقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية لتدارس موقف الاتحاد العام من الهستدروت. وخلص الاجتماع باجماع الآراء تقريبًا إلى عدد من القرارات التفصيلية التى تمثل عقيدة و انتماء تلك القيادات للقضية الوطنية الأساسية، وهى قضية فلسطين. وبيّنوا حقيقة الهستدروت[39] الصهيونية، وموقفه الداعم لبناء المستوطنات بعيدًا عن كونه منظمة نقابية عمالية. وأوضحوا أن على عمال مصر رفض الانخداع بمسماه العمالى في حكمهم عليه، وإنما ينظروا إلى أفعاله. ومن هنا كان محضر النقابة العامة بمثابة إعلان موقف مسبق من التحركات السياسية للنظام ضد قضية فلسطين. موقفا داعم لاستراد شعبها لحقوقه واراضيه. الموقف الذى مهد لاحتجاج نوفمبر من نفس العام، حين أعلن عن زيارة اسحق نافون لمصنع الحديد والصلب بحلوان، كمظهر من مظاهر التطبيع بين مصر واسرائيل. لكن عمال المصنع اصدروا بيانا رفضوا تلك الزيارة. ويقول صلاح " كان المرافق لزيارة

---

[38] موقع الحوار المتمدن، صلاح الانصارى، عدد 2676 يونيو 2009،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174973&r=0

[39] الهستدروت الإسرائيلي هو "الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل"
وقد تأسس الهستدروت رسميا سنة 1920م، ولكن سبق تأسيسه تمهيدًا يرجع إلى سنة 1911م، عندما تأسست النقابات المهنية اليهودية الأولى في فلسطين، وكانت تشكل الإطار الذي تجمع فيه العمال اليهود حتى تأسيس الهستدروت .
وقد عقد الهستدروت مؤتمره التأسيسي في مدينة حيفا بين 4 و9 كانون الأول عام 1920م، وأعلن فيه تشكليه رسميًا، وقد أكدت القرارات والكلمات التي ألقيت في المؤتمر الدور الصهيوني للهستدروت.
موقع وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية" وفا"
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=LMqqtoa4759716753aLMqqto

اسحق نافون للشركة أحمد العماوى رئيس النقابة العامة للبترول والكيماويات وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، والذى أصبح فيما بعد وزيرًا للعمل. وكان المهندس فؤاد او زغلة، رئيس مجلس إدارة الشركة حينها. وكان سليمان ادريس رئيس اللجنة النقابية. ووزع بيان رافض للزيارة داخل المصنع. وحشد العمال حول الموقف كل من محمد الديب، ومصطفى سلطان، وكمال عباس وغيرهم، من أجل الضغط على اللجنة النقابية لرفض الزيارة، حيث كان مقررًا اجتماع نافون مع اللجنة النقابية وإدارة الشركة. وأمام هذا الموقف، رفضت اللجنة النقابية لقاء نافون استنادًا الى قرارات النقابة العامة للصناعات الهندسية سالف الذكر، وكذلك استنادًا إلى قرارات الجمعية العمومية لاتحاد العمال برفض التطبيع. وبناء عليه ألغيت الزيارة، وحقق عمال الحديد والصلب موقفًا وطنيًا يحسب لهم، ولم يدنس أسحاق نافون أرض الحديد والصلب".[40]

احتجاج 1989

مؤرخو الحركة العمالية المصرية ليسوا بالضرورة أكاديميين؛ مثل د. رؤوف عباس، وليس كلهم مؤرخين في الأصل؛ مثل أمين عز الدين. ولكن كتب كثير من الناشطين والمتابعين للحركة عنها، من بينهم قيادات عمالية شاركت فى التنظيم النقابى وفى الحركات المطلبية للعمال. ثم رأت من الواجب توثيق كفاحهم، خاصة وأنهم يتذكرون تفصيلات تكاد تكون يومية أحيانا، مثلما فعل صلاح الانصارى فى حديثه عن شركته الحديد والصلب.

ويرى متابعو الحركة العمالية أنها تنقسم إلى مراحل، يتسم بعضها بالمد والعنفوان، ويتسم بعضها الآخر بالجزر والتراجع. كما أن لكل مرحلة سماتها من حيث نوع المطالب وتبلور الوعى. فكان "لموجة المد العمالي 1984 - 1989 مجموعة من السمات؛ مشاركة عمالية واسعة في الاحتجاجات بعد التعبئة المطلبية الواسعة التي سبقت كل حدث فيها، ومواجهة عنيفة من الدولة، علاوة على انقسام حاد في صفوف القيادات العمالية التي شاركت في الأحداث. وأخيرًا خروجها من عباءة التنظيم النقابي - لتواجهه أحيانًا حال وقوفه في الخندق المعادي. لكن الملفت للانتباه أكثر هو أن كل حدث احتجاجي كان له قضية مطلبيه مختلفة. فطالب العمال في إسكو 1986[41] بدفع أجور أيام الراحات. وطالبوا في السكة الحديد 1986 بكادر خاص للسائقين.. وهكذا. أما عن عمال الحديد والصلب فكان مطلبهم رفع الحوافز الشهرية، ومن أجله قاموا باعتصامين شهيرين في يوليو وأغسطس 1989. اقتُحمت الشركة على أثر الثاني، وتم التنكيل بالعمال، ما بين قتيل واحد وعشرات المصابين ومئات المعتقلين."[42]

---

[40] نفس المرجع رقم 39

[41] اسكو هى شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن "إسكو". وهى من كبريات شركات الغزل والنسيج ، تأسست عام 1940، وكانت من بين شركات الغزل المحتجة كغزل المحلة، وصل عدد عمالها عام 1977 إلى اكثر من 25 الف عام، بدأت تصفيتها مبكرا فى 1985، والمصدر بوابة الاشتراكى، صلاح شاكر، 13 عاما على اضراب اسكو 1986، مارس 1999
https://revsoc.me/workers-farmers/13-man-l-drb-skw-86/

[42] صلاح شاكر، اعتصام الحديد والصلب 1989 ، النهاية الحزينة لآخر موجة مد عمالى، مجلة الشرارة، منشور على موقع الاشتراكى بتاريخ سبتمبر 1999 https://revsoc.me/workers-farmers/tsm-ml-lhdyd-wlslb-1989-lnhy-lhzyn-lakhr-mwj-md-mly/

قمع أمنى متصاعد

صاحب القمع الذى لاقاه العمال تصريحات مبررة له من المسئولين، كما ذكر جمال البنا فى كتابه، "الحركة النقابية المصرية عبر مائة عام " في صفحة 585 "زكى بدر وزير الداخلية وقتها الذى كان يقود عملية الاقتحام بنفسه يقول: اذا مات 250 عاملا نجحت العملية." وهذا من نص تصريح نشرته جريدة الشعب 8 اغسطس 1989.[43] وسبقه تصريح للوزير أيضًا ورد بنفس الكتاب إذ قال:" نحن لا نتردد فى "طلقة قاتلة " نوجهها الى صدر " شقي " يستحق الموت بحق المجتمع وبنص القانون." [44]

ولم تكن المرة الاولى التى يفكر فيها النظام المصرى فى استخدام القمع فى مواجهة العمال، حيث حدث ذلك مع عمال كفر الدوار بعد قيام ثورة يوليو مباشرة، حين استشهد العاملان خميس والبقرى، بخلاف آخرين لم نسمع عنهم، راحوا فى المواجهة المسلحة مع عشرات من المعتقلين. ثم حدث مرة أخرى فى المحلة الكبرى فى اضراب مارس 1975 باستخدام الدولة لطائرات مقاتلة اخترقت حاجز الصوت لارهاب المضربين ، لكن اهل المدينة تصوروا من هول الفرقعة وتحطيم الزجاج والنوافذ ان الطائرات تقصف المصنع بالقنابل.[45]

ونستطيع القول أن مقدمات احتجاج 1989 تشير لمطلبين أساسيين : زيادة الحوافز، وسحب الثقة من اللجنة النقابية التى اتضح للعمال عبر معارك صغيرة سابقة موالاتها لادارة المصنع، ومعاداتها للعمال ومصالحهم. لكن هناك مطالب أخرى رفعها عمال الأفران العالية فى اعتصام اغسطس 1984 ؛ مثل توفير وسائل السلامة والصحة المهنية، ومكافآت توفير الفحم، الذى استمر 3 أيام، وشارك فيه عمال القطاع البالغ عددهم 1800. واستجابت الإدراة للمطالب الثلاثة.[46] كما يعتبر احتجاج 1989 حصيلة احتجاجين يفصل بينهم أقل من شهر. وكان حافلًا بالكر والفر بين الإدارة والعمال وممثليهم وقياداتهم الفعلية، وبين العمال واللجنة النقابية الموالية للادارة.

---

[43] صلاح لانصارى، موقع الحوار المتمدن، مرجع سابق ورد فى المرجع 31

[44] نفسه.

وكان التصريح بتاريخ الخميس الموافق 27 يوليو 1989 - قبل اعتصام الحديد والصلب بثلاثة ايام - فى كلمة الوزير التى القاها فى حفل تخريج دفعة جديدة من الضباط بأكاديمية الشرطة وهو الحفل المذاع على الهواء عن طريق في الاذاعة والتلفزيون

[45] نفسه باعتباره مصدرا وسيطا عن كتاب جمال البنا الحركة النقابية المصرية فى مائة عام

[46] عاما على ملحمة اعتصام الحديد والصلب، النضال ما زال مستمرا، يوسف نبيل ، الاشتراكى، بتاريخ 16 سبتمبر 2007، شهادة مصطفى نايض أحد قيادات عمال الحديد والصلب.
https://revsoc.me/workers-farmers/lndl-mzl-mstmran/

المطالبة بزيادة الحوافز

وتخطت بالفعل شركة الحديد والصلب المصرية مشاكلها المالية؛ ومنها خسائر وصلت لمبلغ 20 مليون جنيه عام 1978. كما حققت أرباحًا تساوي 21 مليون جنيه عام 1988، قفزت إلى 44 مليون عام 1989. ورغم أن ذلك كان بفضل جهد وعرق عمالها بالطبع، وعلى حساب حقهم في زيادة مقابلة في أجرهم المتغير، إلا أن مسألة الحوافز لم ينظر فيها منذ عام 1980. وعلى العكس، سعت الإدارة كثيرًا لتخفيضها، وهو ما أثار مقاومة العمال منذ النصف الأول من الثمانينات. ففي 25/ 5/ 1984، أمتنع عمال الأفران العالية عن صرف مرتباتهم لمدة ثلاثة أيام متتالية بسبب إصرار الإدارة على خفض حافز عمال الأفران من 68% إلى 65%. وامتنع عمال "التلبيد" أيضًا عن صرف مرتبات شهر يونيو لمحاولة تخفيض الحافز من 95% إلى 87%. وبعد ضغط من العمال، اضطرت الإدارة للتفاوض معهم وعاد الحافز لمعدله الطبيعي. وعند صرف الأرباح السنوية عن عام 86/ 1987، امتنع عمال المنشآت المعدنية عن الصرف، مطالبين بتعديل نسبة الحوافز. وبعد التفاوض مع الإدارة وافقت على مطالبهم.

ولم تتحرك الإدارة حتى 3/ 12/ 1988، فانعقدت لجنة لدراسة نظام الحوافز لكنها أقرت المطالبة بزيادة حوافز الإداريين بدلاً من المطالبة بإعادة النظر في الحوافز كلها لمجمل العمال. وبالفعل أقر مجلس الإدارة في 4/ 3/ 1989 توصيات اللجنة، ومنها على سبيل المثال؛ معاملة قطاع إنتاج الغيار على أساس الحافز الفردي وخصم 14% من الحافز لكل عامل تغيب عن العمل لمدة تزيد عن ثلاثة أيام أيا كان نوع الأجازة. وثار العمال عندما توجهوا لصرف رواتبهم عن شهر مايو فاكتشفوا الخصومات. ورفضت الوردية الثالثة الانصراف، كما هدد عمال القطاع كله بالإضراب عن العمال في حالة عد التراجع عن هذا القرار. وفعلاً تراجعت الإدارة في 1989/5/27، وسحبت شرائط الأجور، وأعيد كتابتها على النظام القديم السابق على صدور القرار.[47]

وفي اجتماع مجلس الإدارة في 1989/6/20 بعد اجتماع لجنة الحوافز، نجح العضوان المنتخبان عن العمال في الضغط على المجلس ليصدر قرارًا يقضي برفع نسبة الحافز من 90% إلى 115% حين تصل نقطة التعادل لتحقيق الخطة إلى 870 ألف طن، وكانوا قد طالبوا بنسبة 125% ، ووعدوا بالوصول إليها. وجاء هذا النجاح بالاعتماد على قوة الضغط العمالي.

وحاولت اللجنة النقابية، التي طالما وقفت ضد العمال، نسب هذا الانتصار إلى مجهوداتها كمحاولة منها لتبييض وجهها أمام العمال. واستشاط العمال غضبًا من هذا الزعم الكاذب، وبدأوا حملة لجمع التوقيعات لسحب الثقة من اللجنة. واندفعت حملة سحب الثقة إلى الأمام رغم كل شيء، حتى عندما أعلن أربعة من أعضاء اللجنة النقابية - وهم من المنتمين لليسار وأعضاء بحزب التجمع - دعم موقف اللجنة والدفاع عنها ورفض مسألة سحب الثقة. وفي

[47] صلاح شاكر، النهاية الحزينة لآخر موجة مد عمالى ، مرجع سابق مذكور فى 33

محاولة أخرى، لحفظ ماء وجه اللجنة النقابية، وبالاتفاق هذه المرة مع رئيس مجلس الإدارة، اجتمع رئيسا مجلسي الإدارة والنقابة في 1989/7/3، ونسجا سويًا تمثيلية مفادها أن الثاني طلب من الأول صرف حافز مادي للعمال بما يوازي 25 يوم بناءً على الزيادة الحاصلة في الإنتاج والمبيعات، فوافق الأول على صرف 15يوم فقط. بالطبع فهم العمال اللعبة ببساطة عندما علموا أن هذا الحافز سيتم خصمه من مكافأة نهاية العام. وأحدثت تلك التمثلية هزة في أوساط العمال، وقسمت الصفوف قليلاً ما بين مؤيد لموقف اللجنة النقابية ورافض لها على أساس أنه يهدف إلى عرقلة عملية سحب الثقة، تمهيدًا لإفشالها، خاصة بعد وصول التوقيعات إلى النصاب القانوني الذي يسمح بعقد جمعية عمومية تتولى سحب الثقة.[48]

كان لابد فى هذه المعركة من تجريد العمال من القيادات المنتخبة فى مجلس الادارة، وهما محمد مصطفى وعبد الرحمن هريدى. فصدر قرار وزير الصناعة فى 1989/7/11 بوقفهما وإحالتهما للتحقيق. ورغم وجود قرار بمنعهما من دخول المصنع، إلا انهما نجحا فى ذلك، واطلعا العمال على القرار الذى كان سببا فى الاعتصام. وبعد أن كانت المطالبات بزيادة الحوافز، صارت مطالبة بالغاء قرار وقف العاملين. فى نفس الوقت حاصرت قوات الأمن مقر الشركة تأهبا للاقتحام، لكن جرت المفاوضات تليفونيًا بين العمال ورئيس مجلس الإدارة، ووافق فيها على زيادة الحافز. وتواصلت المفاوضات ونجح العمال فى إلغاء قرار وقف زملائهم أعضاء اللجنة النقابية فانتهى الاعتصام فى 7/14، ليبدأ من جديد مع بداية أغسطس.[49]

وكما ذكرنا كان أحد أهم مطلبين للعمال فى هذا الاعتصام، سحب الثقة من اللجنة النقابية الموالية لإدارة الشركة. وبالتالي، حاولت اللجنة امتصاص غضب العمال في الاعتصام الثانى فى اغسطس، بعد فضح موقفها المتخاذل. فقدمت اللجنة إستقالتها فى يوم نهاية الاعتصام نفسه 7/14، وظهر أعضاؤها وسط العمال بعد الإستقالة، لاستمالتهم عبر إشاعة اقتراب الموافقة على طلب بدل الوجبة الغذائية. وصدر منشور من النقابة العامة يبشر العمال أنه في القريب العاجل سوف تصدر قرارات بشأن تعديل وتطوير نظام حوافز الإنتاج، وتعديل بعض بنود لائحة المزايا العينية، وتقديم وجبة غذائية، وحل مشكلة نقل العمال، وصرف تعويض الأجر الحافز خلال فترة المرض، وتعديل جدول ترتيب واشتراطات الوظائف. وجاب أعضاء اللجنة النقابية الشركة موزعين للمنشور، ومعلنين أن أسلوب التفاوض مع الإدارة هو الأفضل، وأن الاعتصام لن تجني منه أي ثمار.[50]

وتلى هذا إصدار إدارة الشركة لمنشور بتاريخ 1 اغسطس 1989، يعلن رفع الحافز إلى 125%، وصرف الوجبة الغذائية وتعديل لائحة المزايا العينية، لكن كل هذا الانتصارات تمت فى غيبة العاملين محمد مصطفى وعبد الرحيم هريدى عن الاجتماع الذى صدر فيه بيان الشركة. وكأن

---

[48] صلاح شاكر، النهاية الحزينة لاخر موجة مد عمالى، مرجع سابق مذكور فى 33

[49] نفسه

[50] نفسه

إلغاء قرار وقفهما عن العمل لم يكن، فى محاولة لاستبعاد القيادات الشريفة وسط فرحة العمال بما حصلوا عليه من حقوق. وهذه المرة، كان استبعاد العمال المنتخبين بمثابة الشرارة التي بدأت الاعتصام، الذي ضم 16 ألف عامل متواجدين داخل عنابر العمل، أو فى الساحات أو أمام البوابات. وحالت حماستهم ونشوة المطالب المتحققة دون إقصائهم عن الوقوف مع زملائهم المنتخبون، رغم بذل وعودًا بارجاعهما.

وبعد 18 ساعة من الاعتصام، بدأت قوات الأمن المرابطة خارج المصنع فى إطلاق الرصاص الحى والمطاطى والقنابل المسيلة للدموع باتجاه العمال المعتصمين، لتنفذ واحدة من أشرس اقتحامات قوات الأمن. وقدر عدد القوات المقتحمة بحوالي 15 ألف جندي، تصطحبهم المصفحات. وأسفر الاقتحام عن مصرع العامل عبد الحي محمد، وإصابة عشرات العمال بالرصاص، علاوة على القبض على ما يقرب من ألف عامل، اهينوا بشدة ضربًا وسبًا طوال الطريق لأقسام الشرطة التي لاقوا فيها اشد صنوف التعذيب، خصوصًا قادة الاعتصام الذين سلموا أنفسهم بعد فشل محاولات الهرب.[51]

واستكمالًا لعملية فض الاعتصام، وفيما يشبه التطهير، أقدمت الدولة على واحدة من حيلها لدفن قصة الاعتصام. ففي فجر 89/8/24 ألقت قوات الأمن القبض على أعضاء حركة التضامن مع الاعتصام وتلفيق تهمة تقليدية لهم وهي انتسابهم إلى تنظيم شيوعي (حزب العمال الشيوعي) ممول من الخارج، حرض على الاعتصام لتدمير القطاع العام في مصر.[52]

وتميزت أيضًا احتجاجات عمال الحديد والصلب بوجود عدد من القيادات اليسارية، والتى ساعدت فى التوسل بالمطبوعات لرفع الوعى بين العمال عبر نشرتى أهالى التبين وكلام صنايعية. ففي أحد أعدادها في عام 83 مطالبة بصرف الأرباح الناتجة عن كد العمال، وحُشد العمال خلف هذا المطلب الذي تبنوه فور نشره في أعداد النشرتين، ثم تنفذ الإدارة مطلب العمال، ليصرف لهم للمرة الأولى في تاريخ المصنع نسبة شهر ونصف من الأرباح. كما صاحب النشرتين عديد من البيانات الرافضة لأي موقف يتخذ علي حساب العمال. فمثلاً أصدرت وزارة الصناعة آنذاك قرارًا بتشكيل اتحاد مساهمين داخل الشركة، . فظهرت عديد من البيانات تشّهر ، وتوضح تأثيره السلبي علي العمال، لتضطر الوزارة في النهاية إلغاء قرارها.[53]

لجأ العمال أيضًا لآلية جمع التوقيعات فى معركة سحب الثقة من اللجنة النقابية. واستطاعوا بالفعل جمع 8000 توقيع[54]. ولم تنطل على العمال حيل تلك اللجنة الموالية للادارة

[51] نفسه

[52] نفسه

[53] عاما على ملحمة اعتصام الحديد والصلب، يوسف نبيل ، مرجع سابق ، شهادة مصطفى نايض

[54] شهادة مصطفى نايض، المرجع السابق

اثناء ازمة الاعتصام، فحين حاولت تسليمهم طعام وملابس إلا أنهم رفضوا استلامها. ويرجع ذلك إلي ارتفاع وعي العمال، ومعرفتهم من في خندقهم، ومن في خندق الإدارة».[55]

ويحكي سيد رشوان عن قصة استشهاد عبد الحي محمد قائلا: «عبد الحي كان من عمال الوردية التي تعمل-لاننا لم ندخل إضرابًا. وعندما طلب الضباط من العمال التوقف، رفض عبد الحي. فأمر أحد الضباط جندي أمن مركزي باطلاق النار عليه. و بعد أن أطلق الجندي رصاصة لم تصب عبد الحي قال له الضابط:النشان يبقي كده، وصوب طلقة واحدة اخترقت قلب عبد الحي ليسقط شهيداً». و يضيف رشوان «المطلب الديمقراطي في الاعتصام تحقق حينما سقطت اللجنة النقابية بالكامل في انتخابات 1990»[56]

كانت فترة التسعينات وبداية الألفية الثانية فترة ركود عام فى الحركة العمالية المصرية، رغم تفاقم أوضاع العمال. فكان من المتوقع تسارع وتيرة الاحتجاجات بين العمال الذين لم يصبهم وباء الخصخصة، بعد ظهور نتائجها وبيع الشركات وتسريح العمال، إذ سوف يخاف العمال من مواجهة نفس مصير من ألقوا إلى الشارع، وانضموا لطابور العاطلين بعد أن تبخرت المبالغ الهزيلة لمكافآت المعاش المبكر.

وكان إضراب 1989 واحدًا من الإضرابات التى شكلت حركة عمالية متصاعدة فى الثمانينات، بعد ركود السبعينات، باستثناء انتفاضة 1977 التى كانت اجتماعية وسياسية اكثر منها عمالية. وبداية من إضراب كفر الدوار 1984، ثم اسكو والمحلة والسكة الحديد فى 1986، [57] وإبان حكم مبارك، وسط ظروف سياسية مختلفة عن تلك التى عاشها المصريون تحت حكم عبد الناصر، وامتداد طبيعته الاقتصادية أثناء حكم السادات، رغم القرارات السيادية بتغيير التوجه الاقتصادى لمصر. حيث ظهرت آثار التغييرات بعد تنفيذه عمليًا فى الثمانينات والتسعنيات مع حكم مبارك.

وسمح البطئ النسبي في مسار الخصخصة منتصف الثمانينات، باندلاع تلك الموجة العمالية، موجة للحفاظ على مكتسبات العهد الناصرى من جهة، ومواجهة موجات غلاء الاسعار مع الثبات النسبي للاجور من جهة أخرى، وقد تحسنت الحوافز إثر هذه الموجات الاحتجاجية. ولكن كان امتداد ركود الحركة العمالية بسبب المواجهات القمعية الشرسة من النظام فى الثمانينيات وحتى التسعينيات، والتى لم يعرف العمال مثيلها في الحجم قبل ذلك. حيث صار الاحتجاج يعني إما الاعتقال أو الموت، خاصة فى ظل تفكك اليسار المصرى الذى كان داعما للحركة العمالية.

لكن نتيجة للأزمة الاقتصادية الطاحنة، وسرعة التحول نحو السوق الحر، وبيع الشركات بعد تخسيرها، والآثار التى طالت الجميع سواء بالمعاش المبكر أو تزايد معدلات البطالة، وسط التغيرات السياسية فى المنطقة، عاجت حركة الاحتجاجات إلى الشارع مرة أخرى منذ الانتفاضة

---

[55] نفسه

[56] نفسه ، شهادة يوسف رشوان

[57] أوراق عمالية العدد الثانى، العمال والتغيير فى مصر، مركز الدراسات الاشتراكية 2005،
https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-11279.pdf

الفسلطينية الثانية 2000 ثم فى 2002، وإلى الشارع العمالى بدءا من 2006، لكن هذه المرة لم تكن الاحتجاجات العمالية تعبيرا عن حركة عمالية قوية لها من الوعى ما يربط مطالبها الاقتصادية بالواقع السياسى، بل تميزت الحركة بالطابع الجزئى المفتت التى يتمحور فقط حول مطالب اقتصادية بحتة، غير مربوطة بشعارات سياسية كلية.[58] وحين أطلت السياسة فى الشعارات او المطالب، فكان ذلك بفعل سنوات ثورة يناير حتى 2013، أو بفعل الفساد الذى يعرفه الصغير والكبير فى الشركة والذى يرى فيه الجميع عدوهم الأساسى مع مديريه من رؤساء مجالس إدارة الشركة أو رؤساء الشركة القابضة.

من هنا كانت الاحتجاجات لعمال قطاع الأعمال العام مركزة فى قطاع النسيج بشكل خاص. وكانت شبه دورية في موسم صرف الأرباح السنوية. وانسحبت الموسمية أيضًا على عمال الحديد والصلب رغم تاريخهم النضالى المتشرب بالسياسة والمتميز برؤية شاملة مرتبطة بالطبقة العاملة. وسادت السمات الجديدة بعد غياب القيادات الواعية، بالوفاة أو الخروج إلى المعاش، فضلًا عن تدجين الحركة العمالية الصاعدة فى التسعينيات وحتى اليوم.

وسنركز على عدد من احتجاجات عمال الحديد والصلب، للإشارة إلى نوعية المطالب الجزئية، رغم اصطباغها فى السنوات التالية على الثورة، وحتى 2013، ببعض المطالب السياسية متأثرة بمطالب الثورة بشكل عام، خاصة تطهير الشركات واقالة الفاسدين

- يوليو 2011، حيث طالب 13 ألف عامل برفع الرواتب وتطهير الشركة بإلغاء عقود المستشارين وتعيين أبناء العاملين بالشركة.[59] ونظموا وقفة احتجاجية بمقر الشركة، مهددين بتصعيد الوقفة إلى اعتصام في حالة عدم الاستجابة للمطالب.

- يناير 2013 ، تنظيم اجتجاج حضره 14 الف عامل، للمطالبة بمستحقات مالية سنوية، وحماية الشركة من الاهمال المتعمد، وإقالة رئيس مجلس ادارة الشركة الذى اتهمه العمال بتعمد تخسيرها.[60]

- نوفمبر 2014 ، تنظيم احتجاج حضره 4000 عامل، حسب موقع العربى الجديد، للمطالبة بصرف جزء من الارباح، وإقالة رئيس الشركة المتورط فى وقائع فساد أدت لخسائر، أفادت مصالح المنافسين من شركات الحديد والصلب في القطاع الخاص.[61]

---

[58] نفسه

[59] هشام فؤاد، 25 يوليو 2011، على موقع الاشتراكى
https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-11279.pdf

[60] مصطفى بسيونى ، على هامش اعتصام الصلب، موقع الاخبار
https://al-akhbar.com/Opinion/62005

[61] محمد توفيق، العربى الجديد بلندن، نوفمبر 2014
https://www.alaraby.co.uk/economy/2014/11/22/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC-4-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D9%84-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%87%D9%85

- ديسمبر 2014، احتجاج بدا امتدادًا لاحتجاج نوفمبر، اذ يفصله عنه اسبوعان، ويشتركان فى المطالب نفسها، مع إضافة المطالبة باقالة رئيس الشركة القابضة، وفتح ملفات الفساد داخل الشركة، وتوريد الفحم اللازم لتشغيل الشركة، وصرف مجنب الحافز السنوى بواقع 12 شهرًا، مع صرف ثلاثة أشهر من مجنب حافز العام الماضي الذى لم يتم صرفه، وعودة نسبة 7% التى تم خصمها من الحافز الشهري، وعودة جميع العمال المفصولين والذين نقلوا وأوقفوا عن العمل العام الماضي، عقابا لهم على مشاركتهم فى قيادة الاعتصامات السابقة. ولعل التفاصيل الدقيقة للاحتجاج في التقرير المنشور عنه، ترجع إلى كون كاتبه ابنًا للقيادى العمالى فوزى محمدين، من الجيل الأول بالشركة، بالإضافة إلى عمل بسام بالشركة ذاتها.[62]

- مايو 2016 ، وكان الاحتجاج هذه المرة على نقل امين عام النقابة إلى الشركة الوطنية للحديد والصلب، إلا ان الشركة ردت على الاضراب بفصل 15 عامل تعسفيا بدون إبداء أسباب.[63]

تصفية الشركة ما بين الاعلان الرسمى المتردد ، والحقيقة على ارض الواقع

لا نستطيع إغلاق الملف دون الإشارة لقرار الحكومة المصرية ممثلة فى الشركة القابضة للصناعات المعدنية بتصفية الشركة، الذى يبدو إعلاميا قرارا مترددًا، فتارة ينفون التصفية، وتارة يعلنون، والمصادر الصحفية شحيحة فى الإعلان عن قرار التصفية .

ففي جانب النفى صرح الدكتور مدحت نافع رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية لجريدة المال، إن ما يتم تداوله فى المواقع الإلكترونية، بشأن اتخاذ قرار بتصفية شركة الحديد والصلب غير صحيح .وأضاف أنه لم يصدر أى قرار بشأن تصفية الشركة ، لافتًا الانتباه الى أن قرار التصفية لا تتخذه سوى الجمعية العامة غير العادية، التي قررت استمرارية الشركة فى اجتماعها أكتوبر الماضى 2019 .

ويشير نفس الخبر إلى أن شركة الحديد والصلب سجلت خسائر بقيمة 1.24 مليار جنيه، خلال العام المالي الماضى (2018-2019)، والمنتهى يونيو الماضى مقابل خسائر بلغت 899.6 مليون جنيه خلال العام المالى السابق، وأن مبيعات الحديد والصلب تراجعت إلى 1.24 مليار جنيه خلال العام الماضى مقارنة بمبيعات بلغت 1.61 مليار جنيه خلال العام السابق له. وأرجعت الشركة

---

[62] بسام محمدين، عمال الحديد والصلب يواصلون الاحتجاج، ديسمبر 2014 على موقع الاشتراكى https://revsoc.me/workers-farmers/33065/

[63] https://rassd.com/187279.htm

أسباب الخسارة فى وقت سابق إلى عدة أسباب أبرزها استمرار تأثير تحرير سعر الصرف وتضاعف أسعار المستلزمات وأهمها فحم الكوك ، إضافة إلى زيادة أسعار الطاقة من غاز وكهرباء.[64]

هذا بينما جاء فى موقع اندبندنت بالعربية، أن التأخير فى قرار التصفية يرجع لضخامة حجم التعويضات التى سينالها العمال بعد تصفية الشركة، فبعد 66 عامًا من العطاء والعمل ودوران الآلات والمعدات قررت الحكومة المصرية التخلي عن شركة الحديد والصلب، وتصفية أحد أعرق الشركات التي تأسست في الشرق الأوسط منتصف القرن الماضي، بعد اختيار شركة بديلة لها رغم قلة إنتاجها مقارنة بالشركة الأكبر. إلا أن عدد العمالة الموجودة، التي وصفت بأنها أحد أسباب الخسائر كانت وراء تأجيل الإعلان الرسمي حتى تدبير تعويضاتهم، بالإضافة إلى توفير البديل الاستراتيجي لها والمتمثل في شركة الدلتا للصلب.

واضاف الموقع إلى أنه بعد فشل الشركة القابضة للصناعات المعدنية ووزارة قطاع الأعمال العام وتأزم موقف الشركة لعدم وجود عروض جادة للشراكة، شكّلت الحكومة المصرية في منتصف مايو الماضي 2019 لجنة لدراسة وتحديد مصير شركة الحديد والصلب بعد عزوف الشركات العالمية في الصناعة عن المشاركة لتطويرها، برئاسة المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء السابق، وأعضاء من كلية الفنية العسكرية. وأكدت اللجنة بالإجماع استحالة استمرار الشركة. وأن مجلس الوزراء يدبر حاليا التعويضات التي سيحصل عليها العمال نتيجة إنهاء مسيرتهم، ومكافآت نهاية الخدمة التي تقدر بالمليارات. وسيتم الإعلان رسميا من خلال مجلس الوزراء المصري، لصعوبة وحساسية القرار أمام الرأي العام، وحساسية الشركة ووضعها التاريخي، وتهيئة الرأي العام باعتبارها شركة وطنية كان لها باع طويل مؤثر في تاريخ مصر، إلى جانب ارتفاع عدد العمال بالشركة الذى يقدر بـ 7500 عامل.[65]

---

[64] عصام عميرة، جريدة المال، 8 يناير 2020
https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%B6%D8%A9--%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B5/

[65] محمود عبده ، اندبندنت عربية ، 7 يناير 2020
https://www.independentarabia.com/node/84691/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-66-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D8%AA%D8%B5%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A8